Document: EB 2008/95/R.23/Rev.1
Agenda: 11(b)(iii)
Date: 17 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل

برنامج تنمية القطاع الزراعي

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Samuel Eremie
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2079 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.eremie@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز القرض **iv**

أولاً – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 3

دال – الأهداف الإنمائية 4

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات 5

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 5

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 7

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

ثالثاً – التوصية **9**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها **10**

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض التكميلي المقترح تقديمه إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل برنامج تنمية القطاع الزراعي، على النحو الوارد في الفقرة 36.

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية تنزانيا المتحدة

برنامج تنمية القطاع الزراعي

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

قرض تكميلي من أجل برنامج تنمية القطاع الزراعي

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية تنزانيا المتحدة
الوكالات المنفذة:	وزارة الزراعة والأمن الغذائي والتعاونيات؛ وزارة تنمية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك؛ وزارة الصناعة والتجارة والتسويق؛ وزارة المياه والري؛ مكتب رئيس الوزراء والإدارة الإقليمية والحكومة المحلية؛ 132 مجلساً من مجالس المقاطعات
التكلفة الكلية للبرنامج:	315.6 مليون دولار أمريكي تقريبا
قيمة قرض الصندوق:	37.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 56 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما فيها فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي، هيئة المعونة الآيرلندية، سفارة اليابان، الاتحاد الأوروبي، مساهمة الصندوق الأولية
قيمة التمويل المشترك:	البنك الدولي: 90 مليون دولار أمريكي مصرف التنمية الأفريقي: 60 مليون دولار أمريكي هيئة المعونة الآيرلندية: مليون دولار أمريكي (مبلغ أولي) سفارة اليابان: 3 ملايين دولار أمريكي الاتحاد الأوروبي: 8.5 مليون دولار أمريكي الصندوق: 36 مليون دولار أمريكي (مبلغ أولي) يتم السعي للحصول على جهات أخرى للمشاركة في التمويل: 9.2 مليون دولار أمريكي تقريبا
شروط التمويل المشترك:	البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي، الصندوق– قروض الجهات الأخرى– منح
مساهمة المقترض:	28.7 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	23.2 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع البرنامج للإشراف المباشر للصندوق

قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل برنامج تنمية القطاع الزراعي

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- كان مبرر القرض التكميلي الذي يقدمه الصندوق لدعم برنامج تنمية القطاع الزراعي هو توفير المزيد من الدعم لتنمية أصحاب الحيازات الصغيرة وضمان ألا يتأثر هذا البرنامج الحساس، والذي يساهم في تحقيق أهداف الحد من الفقر الريفي الواردة في الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، من نقص الأموال مع استنفاد الالتزامات الأولية للشركاء الإنمائيين. ويضم القطاع الزراعي في تنزانيا أساساً أصحاب الحيازات الصغيرة ، ويتمتع بإمكانية نمو بارزة فيما يتعلق بالميزات النسبية في إنتاج معظم المحاصيل التقليدية المعدة للتصدير، والأسواق المحلية والإقليمية، والأراضي الشاسعة نسبيا والصالحة للزراعة والرعي.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً تكميليا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بمبلغ 37.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 56 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل برنامج تنمية القطاع الزراعي. ستكون مدة القرض أربعين عاماً، تتضمن فترة سماح مدتها عشرة سنوات، على أن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات التي حُدّدت لجمهورية تنزانيا المتحدة في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 56.13 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007–2009. ويقع القرض المقترح وقيمته 56 مليون دولار أمريكي، ضمن هذه المخصصات.

الصلة بالنُهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

4- سيعمل البرنامج بموجب إجراء التمويل المجمِّع.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

5- لقد ارتقت تنزانيا إلى مرتبة دعم السياسات التابعة لصندوق النقد الدولي في فبراير/شباط 2007، مما عكس الإدارة الإجمالية الإيجابية للاقتصاد خلال العقد الماضي. وقد بيّن التقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي حول الأداء الاقتصادي في تنزانيا عامي 2007 و2008 ارتفاعاً في معدلات النمو الفعلي (7 في

المائة) وانخفاضاً في التضخم (6 في المائة في يونيو/حزيران 2007)، كما أشار إلى أنّ البلد يحافظ على مستوى جيد من الاحتياطات الدولية، إلى جانب القدرة على تحمل الدين الخارجي. وتعتبر جمهورية تنزانيا المتحدة حالةً جيدة للارتقاء بالمساعدة التي تقدمها الجهات المانحة. فقد تلقت هذه الأخيرة من الصندوق 13 قرضاً بين عامي 1978 و2006، بمعدّل صرف سنوي يوازي 16.60 مليون دولار أمريكي.

تدفق الأموال

6- لقد فتح المقترض حساباً للتمويل الموحَّد لبرنامج تنمية القطاع الزراعي في مصرف تنزانيا لاستلام المساهمات من الشركاء الإنمائيين. وتصل الأموال بالدولار الأمريكي من حساب إيداع عبر وزارة المالية، على أن يتم توزيع الأموال على حسابات الوزارات الرئيسية الخمس في المجال الزراعي وهي: وزارة الزراعة والأمن الغذائي والتعاونيات، ووزارة تنمية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك، ووزارة المياه والري، ووزارة الصناعة والتجارة والتسويق، ومكتب رئيس الوزراء والإدارة الإقليمية والحكومة المحلية، إلى جانب المقاطعات المشاركة وذلك وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية وتوقعات التدفق النقدي الفصلية ذات الصلة.

الترتيبات المالية

7- الترتيبات المالية هي الترتيبات التي يتم اتباعها في الأراضي التنزانية بموجب البرنامجين الحاليين للصندوق وهما: برنامج مساندة الخدمات الزراعية وبرنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية: مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية، بما يتماشى مع المسودة المنقَّحة لمذكرة التفاهم ، من أجل ضمان التناغم مع أنظمة الحكومة والشركاء المانحين الآخرين. ولقد أقرَّ البنك الدولي، وهو أحد الشركاء في هذا البرنامج، الترتيبات المتعلقة بالشؤون المالية وإعداد التقارير والتوريد. ويخضع حساب التمويل المجمَّع لتدقيق محاسبي، مع تقديم التقارير الإجمالية إلى الجهات المانحة بشأن المكونات المحلية والوطنية. ويتم تجزئة وتسجيل حصة الصندوق من تكاليف البرنامج الإجمالية وفقاً لذلك (حسب القرض). والصندوق ممثل في اللجنة التوجيهية للتمويل المجمَّع التي توافق على خطة العمل والميزانية السنوية للتأكد من أن البرنامج يدعم الأنشطة المفوَّض بها. كما توافق اللجنة التوجيهية على المصروفات الفصلية من التمويل المجمِّع للوزارات الرئيسية بما يتماشى مع المؤشرات المتفق عليها.

ترتيبات الإشراف

8- سيشرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع الشركاء الآخرين في التمويل المجمِّع لبرنامج تنمية القطاع الزراعي على القرض التكميلي الذي سيقدمه الصندوق.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

9- تطلب مذكرة التفاهم المنقَّحة بشأن التمويل المجمِّع لبرنامج تنمية القطاع الزراعي إلى الشركاء الإنمائيين أن يقوموا بصروفات سنوية إلى حساب التمويل المجمَّع. وينبغي توفير الكشوفات المالية المدققَّة خلال تسعة أشهر من نهاية السنة المالية، وفقاً للممارسات الحكومية المتبعة. وتوافق اللجنة التوجيهية، التي تضم الصندوق، والمشرفة على التمويل المجمَّع لبرنامج تنمية القطاع الزراعي على خطة التوريد، كما

هو مشار إليه. ويتم السعي للحصـــول على إعفاء ضريبي، كما هو مشار إليه في القسمين 10-4 (أ) و11-01 من الشروط العامة، لضمان الاتساق مع إجراءات البنك الدولي. وتمت الموافقة على إعفاء مشابه بالنسبة للقرضين الموجودين.

التسيير

10- تعتبر جمهورية تنزانيا المتحدة في صدارة البلدان التي تنفِّذ برامج التنسيق والمواءمة التي أقرَّها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحسين سبل العيش والاضطلاع بالإصلاحات السياساتية والتنظيمية للنمو الاقتصادي وحسن التسيير والشفافية. وتحتل تنزانيا مرتبةً عالية (أعلى من 50 في المائة) في مؤشر التسيير الإجمالي للبلدان الإفريقية.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

11- بما يتماشى مع سياسة الاستهداف في الصندوق، تضم المجموعة المستهدفة للقرض التكميلي المقترح تقديمه النساء والرجال الفقراء في المقاطعات الريفية في تنزانيا الذين يتمتعون بإمكانيات لتحسين إنتاجهم ومداخيلهم الزراعية، إلى جانب الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتتوافق هذه المجموعة مع المجموعة المستهدفة للصندوق المحددة بأشد الناس فقراً (أي الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم) والذين باستطاعتهم أن يستفيدوا من إمكانية الحصول على الأصول والفرص للإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المولِّدة للدخل. يعيش حوالي 58 في المائة من سكان تنزانيا بأقل من دولار واحد يومياً، و87 في المائة منهم يعيشون في المناطق الريفية.

نهج الاستهداف

12- إنّ استراتيجية الاستهداف بالنسبة للقرض التكميلي هي استراتيجية ثلاثية. فهي تدعو أولاً إلى دعم آلية الاستهداف القائمة في برنامج تنمية القطاع الزراعي الذي يخوِّل صغار المزارعين التحكم بأنشطة البرنامج بشكل متزايد من خلال منتدى المزارعين. ثانياً، يكمن الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في تعزيز قدرة منظمات صغار المزارعين على المشاركة الفعالة في عملية التخطيط لبرنامج تنمية القطاع الزراعي. ويجري حالياً تنفيذ مشروع يغطي عشر مناطق بمساعدة منظمتين وطنيتين شاملتين للمزارعين. ثالثاً، تنادي استراتيجية الاستهداف بأن يؤثِّر الصندوق في بعض المسائل الرئيسية لضمان إمكانية استجابة أنشطة البرنامج لأولويات المزارعين الأشد فقراً. وتتضمن هذه الأنشطة تحليلاً للنتائج يقوم على أساس التمايز بين الجنسين، واستعراضاً منتظماً للتركيز على الفقر في المبادئ التوجيهية لبرنامج تنمية القطاع الزراعي، وتقييماً للأداء المشترك ورصداً لنتائج ومخرجات البرنامج، وتقاسم الدروس المستفادة من تجربة التطبيق في الاستهداف.

المشاركة

13- سوف تشارك المجموعة المستهدفة: (1) من خلال إعداد خطط للتنمية الزراعية القروية، على أن يتم تعزيزها في خطط المقاطعات التي يموِّلها برنامج تنمية القطاع الزراعي؛ (2) باعتبارها الجهة المنفِّذة المباشرة للأنشطة بموجب الخطط القروية.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

14- لبرنامج تنمية القطاع الزراعي هدفان: (1) تحسين حصول المزارعين على المعرفة الزراعية، والتكنولوجيات، ونظم التسويق والبنى الأساسية واستخدامها، وهي جميعها تساهم في التوصل إلى إنتاجية وربحية ومداخيل أعلى؛ (2) ترويج الاستثمار الخاص القائم على بيئة تنظيمية وسياساتية محسنَّة.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

15- يوفِّر البرنامج إطار عمل لتنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الزراعي، وهو يتوخى التوصل، بحلول عام 2025، إلى قطاع زراعي حديث وعالي الإنتاجية والربحية ويستخدم الموارد الطبيعية بشكل مستدام. ويقوم تنفيذ برنامج تنمية القطاع الزراعي على مؤشرين مؤسسيين هما: استراتيجية المساعدة المشتركة في تنزانيا لبناء شراكات إنمائية فعَّالة، والنهج القطاعي الشامل لخفض تكاليف المعاملات، وضمان أثرٍ مستدام. يتم تنفيذ إطار العمل على أساس خلفية سياسية لامركزية من خلال نقل القدرة على صنع القرارات والموارد المالية إلى المقاطعات.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

16- تتسق أهداف برنامج تنمية القطاع الزراعي مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق في تمكين السكان الفقراء من الحصول بشكل أفضل على التكنولوجيا والخدمات الزراعية المحسنة والأسواق والعمليات البرامجية والسياسات التشاركية. والقرض التكميلي مخصَّص للمشاركة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ولإعداد قاعدة متينة للإنتاج والإنتاجية للشروع بالطلب على التكنولوجيات والخدمات بشكل أكثر فعالية.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

17- يدعِّم برنامج تنمية القطاع الزراعي مجموعة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر المرتبطة بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر وهدفها الأساسي الذي يكمن في تحقيق نموٍ يتراوح بين 6 و8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد القادم. وتتضمن أهداف الإستراتيجية بالنسبة إلى القطاع الزراعي ما يلي: (1) زيادة النمو الزراعي من 5 إلى 10 في المائة ونمو قطاع الثروة الحيوانية بين 2.7 و9 في

المائة؛ (2) زيادة الإنتاج الغذائي من 9 ملايين طن إلى 12 مليون طن؛ (3) زيادة الأنشطة غير الزراعية المولِّدة للدخل.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

18- تماشياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، قام الشركاء الإنمائيون في جمهورية تنزانيا المتحدة مع الحكومة بوضع استراتيجية تنزانيا للمساعدة المشتركة ويمتثل لها كلٌ من برنامج تنمية القطاع الزراعي وهذا القرض التكميلي. وتم تصميم هذا القرض التكميلي بمشاركة كاملة وموافقة الشركاء الإنمائيين في التمويل المجمَّع لبرنامج تنمية القطاع الزراعي.

واو – المكونات

19- يتألف البرنامج من مكونين هما: (1) توفير الدعم على المستوى المحلي (67 في المائة من إجمالي التكاليف) للأنشطة الزراعية على مستوى القرية أو الحي أو المديرية؛ (2) توفير الدعم على المستوى الوطني (33 في المائة) لمساعدة الوزارات الرئيسية في القطاع الزراعي على تنفيذ الإصلاحات السياساتية والمؤسسية المتوخاة في استراتيجية تنمية القطاع الزراعي، وعلى توفير بيئة تمكينية للنشاط التجاري في القطاع.

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

20- يضم هؤلاء الشركاء الوزارات الرئيسية في القطاع الزراعي ومجالس المقاطعات. وتقوم مؤسسات البحوث في المناطق ومزودي الخدمات في القطاع الخاص بتوفير الدعم إلى المزارعين ومجالس المقاطعات.

مسؤوليات التنفيذ

21- ستوفر لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات التوجيه السياساتي. وستقوم اللجنة التوجيهية المعنية للتمويل المجمِّع باستعراض خطط العمل والميزانيات، وتوافق على التحويلات من هذا التمويل المجمِّع. وستشرف لجنة من المدراء من الوزارات الرئيسية على تنفيذ المكون الوطني. وستدير مديرية السياسات العامة والتخطيط في وزارة الزراعة والأمن الغذائي والتعاونيات التمويل المجمِّع، وتجمع خطط العمل والميزانيات، وترفع التقارير إلى اللجنة التوجيهية للتمويل المجمِّع. وسوف تسهِّل أمانة برنامج تنمية القطاع الزراعي تنفيذ التقارير وإعدادها. كما سينسق مكتب رئيس الوزراء والإدارة الإقليمية والحكومة المحلية عمليتي التنفيذ وتقديم التقارير على المستوى المحلي. وسوف تتولى مجالس المقاطعات عمليتي التخطيط والتنفيذ على مستوى المقاطعات.

دور المساعدة التقنية

22- ستلعب المساعدة التقنية دوراً مهماً في بناء القدرات فيما بين المؤسسات العامة والمشاركين من القطاع الخاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنظر الوزارات الرئيسية في ثغرات القدرات التي حددتها دراسة أجريت مؤخراً.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

23- برنامج تنمية القطاع الزراعي برنامجٌ جارٍ؛ وقد تم الاتفاق فيما بين الشركاء على اتفاقيات التنفيذ المرتبطة بالتوريد.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

24- يبلغ إجمالي تكاليف البرنامج تقريباً 315.6 مليون دولار أمريكي على مدى 7 سنوات. وأما مصادر التمويل فهي: مساهمة أولية من الصندوق بقيمة 36 مليون دولار أمريكي، إلى جانب مبلغ إضافي مقترح تقديمه وقدره 56 مليون دولار أمريكي (29 في المائة)؛ مساهمة من البنك الدولي بقيمة 90 مليون دولار أمريكي (29 في المائة)؛ مساهمة من مصرف التنمية الإفريقي بقيمة 60 مليون دولار أمريكي (19 في المائة)؛ مساهمة من هيئة المعونة الآيرلندية بقيمة مليون دولار أمريكي (0.3 في المائة)؛ مساهمة من سفارة اليابان بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي (1 في المائة)؛ مساهمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 8.5 مليون دولار أمريكي (2.7 في المائة). ومن المتوقع الحصول على المزيد من الالتزامات خلال حدث جمع الأموال الذي ستنظمه الحكومة.

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

25- النتيجتان الرئيسيتان لبرنامج تنمية القطاع الزراعي هما: (1) خدمات بحث وإرشاد أكثر استجابة وفعالية؛ (2) زيادة الاستثمار في الأصول الإنتاجية. وسوف تولِّد هذه النتائج فوائد على شكل إنتاجية ومداخيل زراعية أعلى، وإعطاء المزارعين صوتا أكبر في صنع القرارات ونفقات عامة أكثر فعالية.

الجدوى الاقتصادية والمالية

26- أشار التحليل الاقتصادي في مرحلة تصميم برنامج تنمية القطاع الزراعي إلى أنه من الممكن تحقيق إنتاجية تزيد عن 75 في المائة بفضل الري، وإنتاجية تبلغ 15 في المائة في حال الاستثمار المحدود في الري. ومن شأن نفقات البرنامج أن تولد عائدات إيجابية وتساهم في النمو الزراعي. وقد أكدت عملية التقدير التي أجريت على القرض التكميلي الربحية التي سيحظى بها أصحاب الحيازات الصغيرة من معظم عينات المزارع.

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

27- سوف يعزز بناء القدرات على المستوى المحلي، بموجب برنامج تنمية القطاع الزراعي، الثقة بإعطاء المزارعين المزيد من النفوذ الفعالة في عملية صنع القرارات وتحسين عمليتي التخطيط والرصد اللتين يضطلع بهما المسؤولون في المقاطعات. ولا يحدِّد التقييم السنوي لتخطيط المقاطعات أهلية حصول المقاطعات على المنح فحسب، بل يقوم أيضاً بتقييم الثغرات الموجودة في القدرات ويقترح الحلول. ومن خلال مشروع المنحة لمبادرة تعميم الابتكار، يروِّج الصندوق التعليم بشأن تنفيذ الحافظة ضمن الفريق القطري. كما تم تعيين موظف لإدارة المعرفة والاتصالات بموجب مشروع الميل الأول بمساعدة الحكومة السويسرية لتسهيل عملية إدارة المعرفة.

الابتكارات الإنمائية التي سيروِّج لها البرنامج

28- يقدم برنامج تنمية القطاع الزراعي فرصة لاختبار استخدام النهج القطاعي الشامل في القطاع الزراعي في تنزانيا، وذلك لخفض تكاليف المعاملات وتنسيق ومواءمة المساعدة الإنمائية في مختلف النظم القطرية وتقديم نتائج إنمائية مستدامة. ويدير موظفون حكوميون الآن عمليات الاستعراض المشتركة لتطبيق برنامج القطاع الزراعي. وقد برهن هذا الابتكار عن نهج فعَّال لبناء الثقة والقدرات في صفوف المسؤولين الحكوميين، بغض النظر عن أنه انتقال جذري من عملية الإشراف على المشاريع التقليدية التي تتلقى المساعدة من الجهات المانحة. وتقوم حالياً رواندا وزامبيا بالنظر في إمكانية تطبيق التجربة التنزانية بالنسبة إلى النهج القطاعي الشامل في القطاع الزراعي.

نهج توسيع النطاق

29- تمثِّل الشريحة الحالية من برنامج تنمية القطاع الزراعي المدعوم بالتمويل المجمِّع للبرنامج 15 في المائة من قيمة البرنامج الذي تقترحه الحكومة وقدرها 2 مليار دولار أمريكي. وسوف تضع تجربة تطبيق البرنامج الأسس للزيادات في الإنتاجية المستدامة وبيئة سياساتية من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمار إلى القطاع الخاص. ومن المتوقع أن توسّع الحكومة نطاق هذه النتائج بعد إقفال التمويل المجمِّع لبرنامج تنمية القطاع الزراعي من خلال دعم الميزانية العامة.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

30- يواجه البرنامج ستة مخاطر رئيسية ترد أدناه مع تدابير التخفيف المخطط لها: (1) قدرة تنفيذ محدودة لبرنامج قطاعي كبير: التشديد على بناء القدرات بالنسبة إلى المزارعين والقطاع الخاص والموظفين الحكوميين؛ (2) الإدارة المالية وتقديم التقارير بشكل غير ملائم، مما يؤدي إلى انعدام الفعالية والصرف البطيء في التمويل المجمِّع من جانب الشركاء: إشراف مكثَّف وعمليات تقييم مالية سنوية من خلال استعراض النفقات العامة وعمليات التدقيق المحاسبي المستقلة وبناء القدرات؛ (3) عدم تحقيق زيادات في

الإنتاجية بسبب تدني التزامات الجهات المانحة في الاستثمارات المتعلقة بالري: البدء باستثمارات ري محلية وصغيرة الحجم مع تقاسم التكاليف بين المستفيدين، وتطوير تكنولوجيا مكيّفة للتصدي لتغير المناخ والتشديد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستثمارات ري أوسع؛ (4) التحدي الذي يطرحه التنسيق المؤسسي بسبب مشاركة عدد كبير من الوزارات: تكثيف استخدام لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات واللجنة التوجيهية للتمويل المجمَّع وفرق العمل المواضيعية المعنية بالتنسيق؛ (5) عدم كفاية إلتزام الوزارات القطاعية لتخطيط وتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه: سوف يستخدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عضوية الفريق القطري للأمم المتحدة ومجموعة الشركاء الإنمائيين من أجل إدراج تدابير التكيف في برنامج تنمية القطاع الزراعي؛ (6) عدم انضمام الحكومة والشركاء الإنمائيين إلى الإصلاحات القطاعية وإلى النهج القطاعي الشامل: تحسينات في تنسيق المساعدات واستمرار العمليات التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بالزراعة وإدارة الميزانية.

التصنيف البيئي

31- طبقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صُنِّف البرنامج كعملية من الفئة باء نظرا لأنه من غير المرجح أن يكون له أي تأثير سلبي يُذكر على البيئة. وقد تم إعداد مبادئ توجيهية للتقييم البيئي والاجتماعي لمختلف مستويات أنشطة البرنامج، وتقع مسؤولية ضمان الامتثال على عاتق المجلس الوطني للإدارة البيئية.

كاف – الاستدامة

32- يشكِّل برنامج تنمية القطاع الزراعي أداةً أساسية لتنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الزراعي التي تغطي فترة 15 عاماً. سوف توفر عملية استعراض تتم في نهاية المرحلة الحالية من البرنامج دروساً لتعديل المرحلة المقبلة. وبرنامج تنمية القطاع الزراعي مصمم للاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الجارية بغية تعزيز الاستدامة. وفي واقع الأمر فإن تصميم برنامج تنمية القطاع الزراعي على أساس استراتيجية المساعدة المشتركة والنهج القطاعي الشامل من جهة، والفوائد المتأتية عن التمويل المشترك وترتيبات التنفيذ القائمة على الإجراءات الحكومية من جهة أخرى، تعطي برنامج تنمية القطاع الزراعي إمكانية الاستفادة من استدامة أكبر.

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني

33- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض التكميلي المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

34- وجمهورية تنزانيا المتحدة مخوَّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

35- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً – التوصية

36- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة قرضا تكميلياً بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة وثلاثين مليوناً وستمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (37 650 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2048 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2008)

التمايز بين الجنسين

1- ستكفل حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تعميم مسائل التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج طيلة مدة تنفيذه. وسوف تضمن الحكومة ما يلي: (1) تعزيز المشروع لدور النساء كعناصر للتغيير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ (2) إعطاء الأولوية في تلقي التدريب للنساء؛ (3) تشجيع البرنامج للنساء على تقلد الأدوار القيادية والمشاركة في صنع القرار سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي؛ (4) إعطاء الأولوية للنساء المؤهلات ليعملن كموظفات في البرنامج، وذلك وفقاً للأنظمة الحكومية السارية.

الرصد

2- ستكفل الحكومة أن تستخدم نظم الرصد والتقييم في البرنامج المعايير التالية المحددة في إطار النتائج لرصد استدامة البرنامج: (أ) إنتاج المنتجات الزراعية والحيوانية الرئيسية وغلاتها؛ (ب) نسبة الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة التي تستخدم التكنولوجيات المحسنة؛ (ج) تدفق الأموال الخاصة إلى القطاعين الزراعي والحيواني؛ (د) نسبة الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركة في الإنتاج التعاقدي ومشروعات المزارعين المستقلين؛ (هـ) عدد مؤسسات التمويل الريفي الصغري التي تخدم المزارعين؛ (و) نسبة السلطات الحكومية المحلية المؤهلة لتلقي المنح المتجددة الموارد؛ (ز) عدد اللوائح والتشريعات المواتية للتسويق الزراعي والمطبقة؛ (ح) نسبة العضوات من النساء في لجان التخطيط والتمويل على مستوى القرية ومستوى المقاطعة.

الشواغل المتعلقة بالسكان الأصليين

3- ستضمن الحكومة أن تراعى مصالح السكان الأصليين والأقليات الوطنية المراعاة الواجبة خلال تنفيذ البرنامج.

ممارسات إدارة الآفات

4- ستمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة".

حماية الموارد

5- ستتخذ الحكومة كل الإجراءات المعقولة لضمان تطبيق القوانين الموجودة أصلا لحماية الموارد المائية والغابات والحياة البرية في منطقة البرنامج. وسوف تتخذ جميع التدابير لكفالة استدامة البرنامج بدون إلحاق أي ضرر بالبيئة، وتعزيز المشاركة المحلية أثناء تنفيذ البرنامج، وهو ما يعد أساسياً لتحقيق الاستدامة البيئية.

التشغيل والصيانة

6- ستكفل الحكومة توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لدعم تشغيل وصيانة الاستثمارات الممولة من البرنامج وتغطية التكاليف المتكررة لعمليات البرنامج سواء أثناء فترة تنفيذ البرنامج أو بعد انتهائها، وعلى الأقل طيلة مدة صلاحية تلك الاستثمارات للاستعمال.

التأمين على العاملين

7- ستكفل الحكومة التأمين على العاملين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث في الحدود التي تتفق مع الممارسات المعتادة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية الوطنية. وسوف تؤمن الحكومة على كل المركبات والمعدات المستخدمة في البرنامج ضد المخاطر وفي حدود المبالغ التي تتماشى والممارسات السليمة. ويحق الحكومة في كلتا الحالتين تمويل مثل هذا التأمين من حصيلة القرض.

التفويضات

8- ستزود الحكومة أي طرف في البرنامج بالسلطات وغيرها من التفويضات المطلوبة بموجب إجراءاتها الوطنية لتنفيذ البرنامج وفقا لهذه الاتفاقية.

التنسيق

9- ستتخذ الحكومة كل الترتيبات الفعالة للتنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى العاملة في منطقة البرنامج لضمان ما يلي: (1) تبني سياسات موحدة للقطاع نفسه أو النشاط نفسه، مثل منهجية الإرشاد أو حوافز الموظفين؛ (2) تقسيم أنشطة البرنامج التي تمولها جهات مانحة مختلفة في منطقة البرنامج نفسها تقسيماً دقيقاً لتجنب الضغط على الموارد المالية والبشرية المتاحة؛ (3) إيلاء الدروس المستفادة من تقديرات الأثر على المستفيدين ما تستحقه من اعتبار في صياغة السياسات مستقبلاً.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من المعدات

10- سيضمن كل طرف في البرنامج ما يلي:

(أ) أن تكون أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج ملائمة لاحتياجات البرنامج؛

(ب) أن يقتصر استخدام المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج على البرنامج حصرا.

التدليس والفساد

11- ستلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج إذا ما علمت بذلك أو أطلعت عليه.

التعليق

12- (أ) يحق للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض في حالة حدوث أي من الأحداث المحددة في الشروط العامة للاتفاقية أو أيّ من الوقائع التالية:

(1) إذا ما تم تغيير تركيز أو إطار أو فحوى برنامج تنمية القطاع الزراعي بطريقة يعتقد الصندوق أن من شأنها أن تعيق تحقيق أهداف وغايات البرنامج أو الإيفاء بشروط اتفاقية القرض؛

(2) إذا ما تم التنازل عن أو تعليق أو إلغاء أو تحوير أو تعديل مذكرة التفاهم الخاصة بفتح حساب التمويل لبرنامج تنمية القطاع الزراعي بين حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة والشركاء الإنمائيين و/أو خطة تنفيذ البرنامج أو أي من بنودها بدون موافقة مسبقة من الصندوق. وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإلغاء أو التحوير أو التعديل قد تسبب أو من شأنه أن يتسبب بضرر سلبي مادي على البرنامج.

(3) عندما يقرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة؛

(4) إذا قصرت الحكومة و/أو أي طرف في البرنامج في الالتزام بأي اتفاق منصوص عليه في اتفاقية القرض، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التقصير قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى أثر سلبي مادي على البرنامج؛

(5) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوجود ممارسات فساد أو تدليس تتعلق بالبرنامج، وأخفقت الحكومة في اتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بما يرضي الصندوق؛

(6) إذا لم تنفذ عمليات التوريد وفقا لاتفاقية القرض؛

(ب) وبالإضافة إلى ما ذكر سابقا، يحق للصندوق أن يعلق كليا أو جزئيا حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض إذا لم تستكمل تقارير المراجعة المطلوبة بعد توقيع هذه الاتفاقية بصورة مرضية في غضون ستة أشهر من الموعد المحدد لها.

الشروط المسبقة للنفاذ

13- تصبح هذه الاتفاقية نافذة وفقاً للشروط العامة ورهناً بتحقيق الشروط المسبقة التالية:

(أ) أن تكون تقارير المراجعة والكشوفات المالية المتأخرة ذات الصلة بأنشطة البرنامج الفرعي في البر التنزاني التابع لبرنامج مساندة الخدمات الزراعية الذي يموله الصندوق، وكذلك أنشطة برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية: مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية قد استكملتا بصورة مرضية وعرضت على الصندوق؛

(ب) وأن يكون قد تم التوقيع على اتفاقية القرض حسب الأصول، وأن يكون توقيع الاتفاق وتنفيذه من جانب الحكومة قد صدر تخويل به حسب الأصول وتم التصديق عليه من جانب كافة الأجهزة الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ج) أن يكون الصندوق قد تسلم من الحكومة رأيا قانونيا مواتيا صادرا عن المدعي العام للحكومة فيما يتعلق بالمسائل المحددة في الاتفاقية على نحو يرتضيه الصندوق شكلا ومضمونا.

Key reference documents

Economic Commission for Africa, 2005. African Governance Report 2005. ECA, Addis Ababa

Country reference documents

IMF. Country Report No. 08/9, January 2008 and No. 08/178, June 2008.

Poverty reduction strategy paper

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
COSOP
Administrative Procedures on Environmental Assessment

Logical framework

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Data Collection	Critical Assumptions
Sector-related Goal (towards NSGRP):	**Sector Indicators:**		
Increased agricultural economic growth	Annual growth in agricultural GDP moves from 5 per cent in 2002/03 to 10 per cent by 2010	National Accounts, annual	Political will and support sustained for progressive commercialization
	Value of agricultural exports increased	Tanzania Revenue Authority, annual	
Rural poverty declines	Head count ratio of rural population below the basic needs poverty line reduced from 39 per cent in 2000/01 to 24 per cent in 2010.	Household Budget Survey, annual	
Programme Development Objective:	**ASDP Indicators**		(from Objective to Goal)
1. Farmers have better use of agricultural knowledge, technologies, and infrastructure contributing to their productivity, profitability and farm incomes	*Food self-sufficiency ratio of 100-120 per cent *Proportion of smallholder households using improved technologies *Proportion of smallholder households using mechanization * Average consumption expenditure levels in rural areas	*MAFC survey, annual *National Sample Census of Agriculture, periodic *National Sample Census of Agriculture, periodic Household Budget Survey, periodic	*Input supply and marketing systems respond to higher farmer demand *Stable macro economic environment with improving terms of trade for producers *Sufficient adaptation by farmers to adverse environmental and climate change effects
2. Private sector investment in agriculture rises	*Flow of private funds into agricultural and livestock sectors *Ratio of processed exported agricultural products to total exported agricultural products *Proportion of smallholder households participating in contracting production and out-grower schemes	*Tanzania Investment Centre, MITM, MAFC, annual *Tanzania Revenue Authority, annual *LGAs, annual	*Private sector response to sector reforms and economic incentives *Supporting legal and regulatory framework
	*Proportion of LGAs that qualify to receive top-up grants	*PMO-RALG, annual	
	*Proportion of LGAs that qualify to receive performance bonus	*PMO-RALG, annual	